لنقض البدل والمبدل ويقضي بهما اذا تيمم في الحضر او السفر المبرد لندرة فقده لا سيما في الحضر او السفر الذي يسخن به او يبرد به او اذا تيمم لفقد الماء وقدر عليه في محل التيمم وان غلب في محل الصلاة خلافا لما اذا غلب فقده او اذا تيمم لعدم الآلة مسافرا كان او مقيما اذا لعبرة بندرة الفقد وعدمها لا بالبغي والملاقاة

لكن كلامه في المجموع يقتضي ضعفه لكن يمكن ان يكون التبريك والاستدراك انما هو بالنسبة للمقطع بالحكم فلا يخالف غيره وقد اشبعت الكلام على ذلك عام اسبق المبرد في بعض الفتاوى فراجعه منها اذا رددته ما المراد بالطهر الذي يوضع عليه الطهر الكامل بالنسبة لذلك العضو فان كانت في عضو من اعضاء الوضوء فلا يسمى متطهرا الا اذا كان متطهرا من جميع الحدثين المرفع والاكبر فان كانت في غير اعضاء الوضوء فيشترط الطهر من الحدث الاكبر لغير **قوله** لنقض البدل وهو التيمم والمبدل هو الوضوء ويصدق ذلك بما اذا لم يكن على الجرح جبيرة ولم يمكنه مسحه بالتراب فيجب لقضاء لنقض البدل والمبدل ويصح الحال الرملي في فتاويه **قوله** ولا غلب في محل الصلاة هذا معتمد الشم والذي عتمده الخطيب في المغني والحال الرملي في النهاية وغيرهما اعتبار محل الصلاة فلو تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء وصلى في مكان آخر يندر فيه وجوده او بالعكس فالعبرة عند الشم هو موضع التيمم وعند هما محل الصلاة ويقل سم على هذا ان العبرة بمحل التيمم حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها الى محل يندر فيه الفقد لا يجب فيه لقضاء وفي فتاوى الحال الرملي هل المراد الفقد في وقت وجوب الصلاة ام في الجملة ام قلي لقضاء اجاب بان مراده هم ندرة ذلك محل التيمم الا ساوى محل الصلاة والمراد العبرة بمحلها وقد صرحوا بان العبرة بمحل التيمم وهو جرى على الغالب الا تيمم بمحل صلاته اه وجوابه في الحقيقة خال عن الجواب وتردد سم في انه هل يعتبر زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف

ذلك الحمل العدم وفي شتاء لوجوده فلا قضاء وان كان بالعكس وجب القضاء وفي جميع العام وفي غالبه وجميع العام وغالبه قال ولعل الاول وجه الاول وعليه فلو غلب لوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره فالذي يجري جميع ذلك في محل التيمم اه اعتمده ناه اه وفي حواشي العلامي على شرح المنهج لوشك اهل المحل الذي صلى فيه تسقط بها الصلاة اهم يحتمل اعادة كما لو شك في ترك فرض بعد السلام ولم ينظر والاقرب زعمته اشتغلت اه ورايت في كلام غيره ما يوافقه **قوله** مع ندرة الفقد في السفر هكذا رايته في اكثر من نسخ من هذا الشرح وهو اما تحريف من النساخ او سبق قلم من الشارح ثم رايت في نسخة منه من غلبة الفقد في السفر كوعدمها في الحضر وهي الصواب فليصلح النسخ على ذلك **قوله** العاصي بسفره اي لا تيمم لفقد الماء حسا او لا فلا يصح تيممه وخرج بد العاصي في سفره لكن زنا وسرق مثلا في سفر مباح فلا قضاء عليه **قوله** العاصي باقامته اي في محل هو الغالب فيه فقد الماء او استوى الامران

فصل في شروط التيمم

قوله ما لا يتيمم اشار بذا الى مراد المصنف بالشرط ما هو اعم من الشرط الشرعي اذ بعض المذكور اركان كمسح الوجه واليدين **قوله** بل اكثر اذ منها فقد الماء حسا او شرعا وعدم العصيان في السفر الشرعي **قوله** على اي حال وان كان بمحل نجس بنحو خل نجف

Copyright © King Saud University